سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: العولمة ظاهرة جزئية وليست كاملة

ثانياً: العولمة ظاهرة محدودة

ثالثاً: مصيدة العولمة

رابعاً: عدم واقعية برامج العولمة

أولاً: العولمة ظاهرة جزئية وليست كاملة

إن أنصار العولمة يروِّجون أنها عملية تُضاعف من ثروة العالم ورفاهية الشعوب ويستعملون للدفاع عنها الحجج التالية: اعتبارات الكفاءة، ورفع معدلات النمو، مزايا التخصص وتقسيم العمل، انتهاء عصر الإيدولوجيا، مزايا الانفتاح الاقتصادي... وغيرها من المزايا والفوائد؛ إلا أن مجموعة من الباحثين يعتقدون أن هذه العولمة ما هي إلا أوهام وأساطير تضلِّل المجتمعات وتستر أكثر ممّا تكشف عن جوانب سلبية ومأساوية في الأوضاع الاقتصادية للعالم.

يرى «محمد الأطرش» أن ما يسمّى بظاهرة العولمة «مبالغ في تعريفها ودرجة شموليتها محدودة جداً»؛ مما يتطلب إعادة النظر في مدى عالمية الظاهرة وعدم الاندفاع في تضخيم حجمها، وهي ليست هذه الظاهرة الشاملة للعالم إلى هذا الحدّ الذي يتصوره الكثيرون، (بحسب المؤشرات التي اعتمدها في تعريفه للعولمة)؛ وذلك للأسباب التالية[1]:

١. **«أن الغالبية العظمى من الشركات الدولية ليست شركات عولمة حقيقية»:** فأغلب القيمة المضافة (حوالي ٧٠٪ إلى ٧٥٪) والأصول الثابتة والمبيعات تتم في موطنها الأصلي؛

(١) محمد الأطرش، «العرب والعولمة ما العمل؟»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٤١٨-٤٢٠.

٢. **«ليست هناك عولمة حقيقية فيما يتعلق بانتقال قوة العمل البشري»:** حيث تضع الدول الرأسمالية والمؤسسات المالية مختلف القيود والعراقيل لمنع انتقال أو هجرة اليد العاملة، فالقرنان ١٨ و ١٩ اتصفا بدرجة أكبر بكثير من حرية الهجرة؛

٣. **«أن عولمة رأس المال المتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدودة جداً»:** فأغلب الدول تموِّل استثماراتها من ادخاراتها الوطنية، وليس من الادخارات الأجنبية، كما أن هذه الاستثمارات مركَّزة لدرجة كبيرة في عدد من الدول النامية في جنوب شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية، إذ إن نسبة الاستثمارات الأجنبية للدول النامية في الشرق الأوسط وأوربا لا تتجاوز خمس الواحد بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي، يضاف إلى هزالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن «جزءاً معتبراً منها لا يمثِّل استثمارات بالمفهوم الاقتصادي؛ أي لا يؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية في البلدان المضيفة (...)، وإنما يمثِّل شراء الشركات الدولية أو مستثمرين آخرين لمنشآت وطنية قائمة ضمن إطار برامج الخصخصة فيها؛ أي يمثِّل إحلال ملكية الأجانب لهذه المنشآت بدلاً من الملكية الوطنية»؛

٤. **«أغلب دول العالم تحقِّق الجزء الأكبر من دخلها الوطني نتيجة فعاليات اقتصادية داخلية»:** وليس نتيجة تصدير السلع والخدمات، فنسبة الصادرات، من سلع وخدمات لأهم ثلاث قوى اقتصادية في العالم وهي: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان تتراوح ما بين ٩٪ و١١٪؛ أي أن حوالي ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذه القوى يتشكّل داخلياً[١].

وفضلاً عن ذلك؛ يرى «محمد الأطرش» أن الفترة (١٨٤٠ و١٩١٤) كانت أكثر اندماجاً في مجالات عديدة منه في الوقت الراهن، سواء في مجال حرية التجارة أو حرية الهجرة البشرية أو نسبة تدفُّق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٥١.

ويسير في هذا الاتجاه «إبراهيم العيسوي»؛ حيث يبيِّن أن عملية العولمة هي جزئية وليست بعد كاملة، وهذا باعتراف البنك الدولي في تقريره الأخير عن التنمية في العالم ١٩٩٧ فيقول: «مازالت قطاعات واسعة من العالم بمعزل عنها (العولمة)، إن ما يزيد على ثلاثة أرباع النشاط المعوْلم سواء على صعيد التجارة أو على صعيد رؤوس الأموال يجري بين الدول الصناعية المتقدمة والظاهرة مازالت إلى حدٍّ كبير ظاهرة شمالية، لم تمسّ معظم الجنوب بعد»[١].

ثانياً: العولمة ظاهرة محدودة

يرى «داني رودريك» أن النقاش الدائر حول العولمة يتوسّع، وأن الجدل الكبير القادم في السياسة الخارجية سيدور حول «العولمة» حسب ما يتوقعه «توماس فريدمان»، كما يتساءل: «هل العولمة هي مصدر للنمو الاقتصادي والازدهار؟ أو هي خطر على الاستقرار الاجتماعي والبيئة؟ (...) أو ربما لا تكون العولمة إلا إحدى المصطلحات العالية الرنين التي ليس لها كل هذه النتائج؟»، وهو يشير إلى حدود العولمة من خلال النقاط التالية[٢]:

١. **الاقتصادات الوطنية معزولة عن بعضها البعض:** إن الاقتصادات القومية تحتفظ بدرجة عالية من العزلة عن بعضها بعضاً؛ حيث «توجد أدلة كثيرة على عدم صحة الفرضية التي تذهب إلى أن الاقتصاديات المحلية أصبحت غارقة في سوق عالمية موحّدة، ولنعتبر حالة أمريكا الشمالية؛ حيث العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وكندا من أكثر العلاقات تحرراً في العالم، ومن أقلها تأثُّراً بنفقات النقل والاتصالات، ومع ذلك فالتجارة بين مقاطعة كندية وولاية أمريكية (التي هي تجارة دولية) لا تزيد – في المتوسط العام – عن ١/٢٠ (جزء من عشرين) من التجارة بين مقاطعتين كنديتين (التي هي تجارة داخلية) ومعنى هذا أن السوق

(١) المرجع السابق، ص: ٥٠.

(٢) داني رودريك، «المعقول وغير المعقول في الجدل الدائر حول العولمة»، ترجمة: سعد زهران، مجلة الثقافة العالمية، مرجع سابق، ص: ٩٢-٩٤.

الكندية لا تزال غير مرتبطة إلا بدرجة ضئيلة، بنظيرتها الأمريكية، وإذا كانت هذه هي حال العلاقة بين السوقين الأمريكية والكندية، فلا بدّ أن تكون العلاقة التجارية الثنائية الأخرى أقل ترابطاً بكثير».

وإذا اعتبرنا حركية رؤوس الأموال؛ فإن الحقيقة تتناقض أيضاً مع الأفكار السائدة؛ حيث تسلِّم المناقشات الدائرة بأن رؤوس الأموال تتمتّع – حالياً – بحرية كاملة في عبور الحدود القومية بحثاً عن أعلى عائد ممكن... «فحوافظ الأوراق المالية الأمريكية أمْيل إلى أن تظلّ متمركزة، بدرجة كبيرة في البورصات الأمريكية».

٢. **الاقتصاد العالمي أقل تكاملاً:** تتبيّن الطبيعة المحدودة للعولمة حين نضعها في السياق التاريخي، «ذلك أن الاقتصاد العالمي كان، بمعايير كثيرة، أكثر تكاملاً ومكوناته القومية أكثر اندماجاً في زمان ذروة التعامل وفق قاعدة الذهب في أواخر القرن التاسع عشر، عمّا هو اليوم... ليست التجارة الأمريكية اليوم، ولا التجارة الأوربية، أكثر انفتاحاً مما كانت أيام قاعدة الذهب (نسبة التجارة إلى الدخل القومي)، أما اليابان فإن نسبة صادراتها إلى دخلها القومي اليوم أقل مما كانت في فترة ما بين الحربين».

فضلاً عن ذلك؛ يرى «داني رودريك» أن خلاصة هذه النتائج محتمل أن تقودنا إلى خطأ مفاده أن العولمة غير جديرة بالاهتمام، فبالعكس العولمة مهمة، فهي تفتح آفاقاً وتتيح فرصاً وتفرض توجُّهات على صانعي سياسات الدول القومية الذين مازالوا يتمتعون بدرجة من الاستقلالية أعلى بكثير مما تفترضه الكتابات الحديثة التي تتكلم كثيراً عن تآكل السيادة القومية، والمشهد الذي تقدِّمه العولمة اليوم هو «تجارة أكثر وحكومة أضخم»؛ حيث «إن العولمة ليست إلا جزءاً من توجُّه أوسع يمكن أن نسميه أعمال قوى السوق، وليس تقليص حجم الحكومات (...)، والتحدي الأوسع القادم في القرن الواحد والعشرين هو التوصل إلى توازن جديد بين السوق والمجتمع»[١].

(١) المرجع السابق، ص: ١٠٥.

ثالثاً: مصيدة العولمة

انتقد المؤلفان الألمانيان (هانس وشومان) بعنف شديد فوضى العولمة وطغيانها المدمِّر على العدالة الاجتماعية؛ حيث تناولا قضية العولمة من أبعادها المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية... من خلال رؤية إنسانية، وأهم الأفكار التي وردت في كتابهما (فخ العولمة) هي:

١. **العالم الثالث ومصيدة العولمة: العولمة لن تشكِّل قرية كونية متشابهة:** لقد أثبتت المشكلات المتعاظمة في الدول المتقدمة بُطلان مزاعمهم المتفائلة؛ إلا أن الخبراء لدى المؤسسات الرائدة في الاقتصاد العالمي (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الصندوق والبنك الدوليين) يُصرّون على أن «إزالة الحدود أمام السوق يعبِّد الطريق أمام العالم الثالث للخروج من مأزق الفقر والتخلف، إلى جانب هذا «فالعولمة تحسِّن من فرص البلدان النامية للِّحاق اقتصادياً بركب البلدان الصناعية»[١]؛ إلا أن العولمة حسب المؤلفان تؤدي إلى «انصهار العدد الهائل من الاقتصاديات القروية والإقليمية والوطنية، في اقتصاد عالمي شمولي واحد، لا مكان فيه للخاملين؛ بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء»[٢]؛

٢. **العولمة هي النتيجة الحتمية لسياسة البلدان الصناعية الغربية:** ينتقد المؤلفان الحجة التي يروِّجها منظِّرو العولمة بأنها من قبيل الحتميات الاقتصادية والتكنولوجية الشبيهة بالأحداث الطبيعية التي لا يمكن الوقوف في وجهها، والواقع أن: «التشابكات الاقتصادية ذات الطابع العالمي، ليست حدثاً طبيعياً بأيّ حال من الأحوال، إنما هي نتيجة حتمية خلقتها سياسة معيّنة بوعي وإرادة، فالحكومات والبرلمانات (في الدول الصناعية الغربية) هي التي وقّعت الاتفاقيات وسنّت القوانين التي ألغت الحدود والحواجز»[٣] الاقتصادية؛

(١) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ٢٥٠.
(٢) المرجع السابق، ص: ٥٧.
(٣) المرجع السابق، ص: ٣٣.

٣. **العولمة تُفقد عنصر العمل أهميته:** يربط المؤلفان النمو المطّرد للبطالة بظاهرة العولمة؛ وذلك نتيجة التنافس والصراع بين جميع القطاعات من أجل تخفيض تكلفة الإنتاج الذي أدى إلى الضغط على عنصر العمل، للوصول بالأجور إلى أدنى مستوى ممكن... فقد صارت المنافسة كل شيء ولم تعد هناك أهمية لفرص العمل إذ إن: «توزيع الثروة والمكانة الاجتماعية سيحدِّدها في المستقبل النموذج العالمي الجديد القائم على صيغة ٢٠٪ يعملون و٨٠٪ عاطلون عن العمل»[١]، فمسيِّرو العالم في طريقهم لبناء حضارة مجتمع الخُمس (الثري) وأربعة الأخماس (الفقراء)، «فما كان يزعمه الماركسيون قبل مائة عام من مزاعم، كانت خاطئة كلية آنذاك، أضحى الآن حقيقة، فالرأسماليون يزدادون ثراءً، والطبقة العاملة تزداد فقراً، وأن المنافسة المعولمة تطحن الناس طحناً وتدمِّر التماسك الاجتماعي»[٢]؛

٤. **العولمة تزيد الحالة البيئية العالمية سوءاً:** ينتقد المؤلفان تجاهل الدول الصناعية الغربية لمشكلات البيئة، فمنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (١٩٩٢) لم يحدث أيّ تغيّر ملموس في النمط العالمي لاستهلاك الموارد الطبيعية، «فأغنى الدول (٢٠٪) لا تزال تستحوذ على ٨٥٪ من الاستهلاك العالمي للخشب وعلى ٧٥٪ من الحديد والصلب، وعلى ٧٠٪ من الطاقة»[٣]، وهذا يعني أنه لن يكون بوسع كل سكان المعمورة التنعُّم معاً بهذا الرفاه المتحقِّق على حساب الطبيعة، فرغم أن المؤتمر قد أعلن عن توجُّه اقتصادي لا يترك الأجيال القادمة تقف إزاء بيئة وموارد طبيعية سيئة، والواقع أن «كل الدلائل تؤكِّد أن الاستهلاك العالمي للطاقة سيبلغ في عام ٢٠٢٠ ضعف الاستهلاك الحاضر، وبالتالي سترتفع كمية الغازات

(١) المرجع السابق، ص: ٢٨.
(٢) المرجع السابق، ص: ٢٢٥.
(٣) المرجع السابق، ص: ٧٠.

الملوِّثة للبيئة بمقدار يتراوح بين ٤٥٪ إلى ٩٠٪»[١]؛

٥. **دكتاتورية السوق والانعكاسات السلبية للعولمة على الجانب الاجتماعي:** يرى المؤلفان أن: «التصور الذي عمّ الحكام المؤمنين بالاقتصاد الليبرالي في القرن التاسع عشر، والذي كان مفاده أن من الأفضل لهم ترك مجتمعاتهم تدار من قِبل نظام سوقي دولي الأبعاد ينظِّم نفسه بنفسه، ليس سوى «وهم» خطر يحمل في طياته أسباب فشله؛ وذلك لأن سياسة دع المرء يعمل بما يخدم مصلحته والبضائع تنتقل عبر الحدود تحقيقاً لربح أوفر، تدمِّر الاستقرار الاجتماعي باستمرار ولنفس هذا الوهم يخضع اليوم أيضاً كل أولئك الذين كتبوا على راياتهم إضعاف دولة الرعاية الاجتماعية وتحرير قوى السوق دونما قيد أو شرط»[٢].

وفضلاً عن ذلك؛ إن الأمر المهم بالنسبة للمؤلِّفيْن هو أن يوجَّه التنافس على السوق العالمية ذو الأبعاد المدمِّرة حتى الآن، إلى ما يخدم المعايير الاجتماعية والديمقراطية وإلى ما يحوِّل عولمة اللاعدالة إلى مساواة شمولية. وهذا ما يجعل العولمة القائمة على السوق والانفتاح العالمي، مسألة مقبولة إنسانياً.

رابعاً: عدم واقعية برامج العولمة

يُبرز «صالحي صالح» أن مشاريع وبرامج العولمة التي تزيل الحواجز والقيود أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والكفاءات وأنماط الحياة ومنظومات الأفكار والقيم»، والتي تهدف إلى هيكلة الاقتصادات النامية للتخفيف من حدّة الأزمات الداخلية التي تعاني منها الدول المتقدمة؛ ما هي إلا أوهام أثبتت التجربة التاريخية عدم صحتها، ونوجز هذه الأوهام فيما يلي[٣]:

١. **«وهم الكفاءة المنتظرة للمعالجات الجزئية للأزمة الشاملة»:** حيث إن الدول النامية تعاني من أزمة شاملة (اقتصادية وسياسية واجتماعية

(١) المرجع السابق، ص: ٧١.
(٢) المرجع السابق، ص: ٣٨١.
(٣) راجع: صالح صالحي، مرجع سابق، ص: ٤٠-٥١.

وثقافية...)، ولمعالجة هذه الأزمة يعطي خبراء الدول المتقدمة الأولوية للجانب الاقتصادي على باقي الجوانب الأخرى؛ في حين أن المنطق يتطلب إستراتيجية شاملة تعالج كافة جوانب الأزمة؛

٢. **«وهم الاعتماد على الحلول الجاهزة من الخارج في معالجة الأزمات الداخلية»:** إن مشاريع العولمة تهدف إلى تعويم المنهج الرأسمالي الليبرالي تحت ضغط الأزمات الداخلية في معظم دول العالم؛ لذلك يستحيل الاعتماد على حلول داخلية وليدة التطور الحضاري للمجتمعات الرأسمالية وفلسفتها في الحياة، وزرع المناهج المستوردة في مجتمعات نامية تختلف عنها حضارياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً؛ وبالتالي فمن غير الممكن إضفاء طابع العالمية على برامج التحرير الليبرالي ومشاريع التدويل والعولمة؛

٣. **«وهم ارتباط الإنعاش الاقتصادي استراتيجيات التكييف والتغير الهيكلي»:** يتمثل هذا الوهم في أن الإنعاش الاقتصادي يرتبط بضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمجموعات التمويلية التابعة له، التي تُعتبر كمؤسسات تعمل على فرض التحولات التي تساعد على توسيع دائرة العولمة الانتقائية من خلال برامج التكييف والتعديل الهيكلي التي تدمِّر الجهود التنموية التي أقيمت بتكاليف كبيرة خلال عقود متوالية، وكانت نتيجة عمليات التكييف التي طُبِّقت في مجموعة من الدول هو الإخفاق كما هو الحال في البرازيل والمكسيك وبلدان شرق آسيا ...؛

٤. **«وهم كفاءة برامج التحرير والعولمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي»:** إن هذا الوهم يقوم على افتراض خاطئ، وهو تشابه الظروف الاقتصادية وتقاربها في معظم الدول؛ ومن ثمّ تعميم الإستراتيجيات للتخفيف من الأزمات، وما دامت طبيعة المشكلات تختلف في الدول المتقدمة والدول

النامية؛ فإن هذا يتطلب وجود برامج مختلفة لتحقيق الازدهار والاستقرار الاقتصادي في كل منهما .

ويمكن تلخيص المشكلات في كل من الدول المتقدمة والنامية في الجدول التالي:

جدول ٢: طبيعة المشكلات في الدول المتقدمة والدول النامية

طبيعة المشكلة	الدول المتقدمة	الدول النامية
الهدف	الرشادة في توظيف الموارد الاقتصادية البشرية	القيام بعملية التنمية الشاملة
نوع البطالة	دورية	هيكلية
طبيعة التضخم	ركودي	بنيوي + مستورد (يبيِّن درجة الارتباط السلبي والتبعية الخارجية للدول المتقدمة)
سبب اختلال ميزان المدفوعات	صراع اقتصادي بين التكتلات الاقتصادية في السوق العالمية	اختلالات هيكلية في الداخل وضعف وزنها الاقتصادي في الخارج
توزيع الدخول والثروات	أقل حدّة	أكثر حدّة

المصدر: راجع: صالحي صالح، مرجع سابق، ص: ٥١-٤٨ .

وفضلاً عن ذلك؛ يرى «صالحي صالح» أن مشاريع العولمة وبرامجها تُعدّ مرحلة متقدِّمة لتجديد إستراتيجيات التغريب والتبعية؛ لضمان استمرار الهيمنة الغربية في القرن المقبل بصورة تضمن انتعاش الاقتصادات المتقدمة.